TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/41(1)/L.3/Add.5
29 September 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والأربعون، الجزء الأول
جنيف، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين

المقرر: السيد كالسون مبيغابولاوي (زمبابوي)

البند ٢ من جدول الأعمال: الترابط (تابع)

المتكلمون: الاتحادالروسي
الموظف المسؤول عن شعبة الترابط العالمي

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5654

الفصل الأول

البند ٢ من جدول الأعمال: الترابط
(تابع)

٩١- أعرب الموظف المسؤول عن شعبة الترابط العالمي، وهو يعلق على بعض النقاط التي أثيرت في المناقشة المتعلقة بالبند ٢ من جدول الأعمال، عن ارتياحه لطابع المناقشات البناء عموما. وشدد على أن التحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية لم يقصد أن يقترح ادارة الطلب كحل لجميع المشاكل التي تعانيها اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فهذا الأسلوب يمكن أن يحل محل السياسات الهيكلية. وقال إنه يتفق تماما، علاوة على ذلك، مع العديد من المتحدثين حول أهمية السيطرة على التضخم وتحقيق التوازن المالي. بيد أنه يلزم ايلاء اهتمام أكبر في تقرير السياسات لما يمكن أن تقدمه ادارة الطلب من اسهام. وفيما يتعلق بالتوصيات المعنية الواردة في التقرير بشأن الموقف في مجال السياسة العامة، أشار الى أن هذه التوصيات تستهدف الحوافز المالية في اليابان فقط، وتليين السياسة النقدية في أوروبا واليابان ولكن ليس في الولايات المتحدة. كما أشير الى ضرورة الاحتراس من زيادة تقييد الحسابات المالية في أوروبا.

٩٢- وفيما يتعلق بشرق آسيا، أكد أن التقرير لا يقترح تدخلا صارما. فالدروس المستخلصة من فحص تجربة هذه المنطقة انما توحي بضرورة اتباع سياسة براغماتية ونُهج متكيفة مع المشاكل الشديدة التعقيد التي تواجهها الحكومات. وقد اختيرت البلدان في التقرير للتحليل استنادا الى معيار أنها حققت، الى حد كبير، الكثير من السمات الرئيسية للاقتصادات المتقدمة. وردا على النقطة التي أثيرت في المناقشة بأن التقرير أهمل عوامل مثل نوعية الادارة والاستثمار في التعليم، قال انه يوافق على أن هذه العوامل هامة بالفعل، الا أن هناك حاجة الى مناقشة سمات تجربة شرق آسيا التي حظي اسهامها في النجاح الاقتصادي بدرجة أقل من التقدير على وجه العموم.

٩٣- وقال إن تقرير التجارة والتنمية لا يدعو الى قيام أوجه رقابة معممة على تدفقات رؤوس الأموال الى الداخل، وانما يركز على المشاكل التي تسببها حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل - ولا سيما تلك المتسمة بطابع المضاربة - للادارة الاقتصادية. وينبغي ألا يكون اتخاذ التدابير الادارية أو الموجهة نحو السوق لردع مثل تلك التدفقات أمرا محرما. واسترعى النظر في هذا السياق الى التدابير التي اتخذتها شيلي، وهي بلد يتبع في مجال السياسة الاقتصادية نهجا موجها نحو السوق، لمنع تدفقات رؤوس الأموال التي تؤثر تأثيرا سلبيا على قدرتها التنافسية وذلك من خلال رفع قيمة سعر الصرف.

٩٤- ولاحظ وجود اتفاق واسع بين الأونكتاد والجهات الأخرى حول أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقال إن أوجه الاختلاف تتعلق بالأمور التكتيكية. والرأي المعرب عنه في التقرير هو أن هناك ما يكفي من الركود في الكثير من اقتصادات بلدان المنظمة المذكورة للسماح بخفض أسعار الفائدة من دون تغذية التضخم، وأن تسارع الانتعاش سيؤدي هو نفسه الى تحسين أحوال المالية العامة عن طريق زيادة الايرادات الضريبية وانقاص المصروفات العامة. وينبغي انتظار اشتداد عود الانتعاش لتشديد التدابير المالية. فستكون لتشديد التدابير المالية في أوروبا، حاليا، آثار ضارة بالأرباح وتوقعات الأعمال التجارية والنشاط تفوق أي ازدياد للمصداقية في الأسواق المالية.

٩٥- وعرض نائب الرئيس (الاتحاد الروسي) في الجلسة ٨٥١ المعقودة في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩٤، مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٢ من جدول الأعمال* فقال ان المشاورات غير الرسمية التي ترأسها قد تضمنت مناقشة جادة تدعمها الحجج الجيدة، وإنه تم التوصل الى توافق آراء حول جميع القضايا التي أثيرت في المناقشات التمهيدية خلال الدورة الحالية تقريبا، وإنه يرى أن نص مشروع الاستنتاجات المتفق عليها يتوج المناقشات بصورة متوازنة تماما وماضية.

٩٦- واسترعى امين سر مجلس التجارة والتنمية النظر الى السطر ٩ من الفقرة ٣ من مشروع الاستنتاجات المتفق عليها، حيث ينبغي تعديل عبارة "سياسات دورية مناسبة" لتصبح "سياسات نقدية ومالية مناسبة".

الاجراء الذي اتخذه المجلس

[يستكمل]

- - - - -

* عمم فيما بعد في ...